رؤى اكاديمية حول تمكين المرأة في العراق

2022

المحتويات

عنوان البحث	الباحث	الصفحة
تمكين المرأة ما بين الجاهلية والاسلام	ا.م.د. نضال محمد قمبر جامعة البصرة /كلية التربية للعلوم الإنسانية	
تمكين المرأة في العراق وسبل تنميتها	أ.د.صفية شاكر معتوق مركز دراسات البصرة والخليج العربي-جامعة البصرة	
مشاركة المرأة العراقية في القوى العاملة ودورها في التنمية	ا.د.بشرى رمضان ياسين أ.م.د.إيمان كريم عباس كلية التربية للعلوم الأنسانية-جامعة البصرة	
التـــمكين المـــجتمعي للـــمرأة	ا. م. د. مريم خيرالله خلف مركز دراسات البصرة والخليج العربي-جامعة البصرة	
التمكين السياسي للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣	ا.م. د. فراقد داود سلمان الشلال مركز دراسات البصرة والخليج العربي–جامعة البصرة	
معوقات تمكين المراة	ا.م.هدى خالد شعبان كلية الاداب-جامعة البصرة	
حقوق المرأة العاملة في العراق وفقا لقانون العمل رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥	أ.م. اعتدال عبد الباقي يوسف كلية القانون-جامعة البصرة	
التمكين الاقتصادي للمراة ودوره في تنمية المجتمع العراقي	أ.م باسمة كزار حسن مركز دراسات البصرة والخليج العربي-جامعة البصرة	
التمكين الاقتصادي للمرأة(مقترحات وحلول)	ا.م. بان علي حسين كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة البصرة.	
التمكين التنموي للمرأة في العراق	م.د بيداء رزاق حسين	
تمكين المراة في ظل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلدان الإسلامية -العراق نموذجا	م.د. عرفات ناصر جاسم اليوسف كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة البصرة	
دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تمكين المرأة في العراق	م. هيام خزعل ناشور مركز دراسات البصرة والخليج العربي-جامعة البصرة	
مجالات تمكين المرأة	م.م. دعاء شهيد حبيب الموسوي جامعة البصرة/كلية الادارة والاقتصاد	

(رؤى أكاديمية حول تمكين المرأة في العراق)

المقدمة:

دأب الباحثين على اعداد دراسات تناولت مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية في المجتمع العراقي بصورة عامة والمجتمع البصري بصورة خاصة، فضلاً عن قيامها بتقديم الرؤى والافكار والمعالجات العلمية والموضوعية التي تسهم في مناقشة بعض القضايا التي تهتم بها تلك المجتمعات كارتفاع معدلات الهجرة والبطالة وعمالة الاطفال وظاهرة التسول وانتشار المخدرات وغيرها من التحديات التي تهدد المجتمعات.

ونظراً لمكانة المرأة واهميتها في تطور المجتمع وتحقيق التنمية، ولارتفاع نسبة مشاركة المرأة في العمل التي أثبتت في الوقت الحاضر أنّ المرأة استطاعت أن تتكيّف مع تطوّر الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحيطة بها، وأثبتت تقدمها العلمي وتفوقها الاقتصادي ودرجة وعيها واستغلالها ونجاحها وكفاءتها في جميع مجالات الحياة الأخرى وهو ما دفع الكثير من المهتمين والمخططين الى السعي لتوفير فرص العمل للنساء مقارنتاً بالرجال، فعندما تكون المرأة مقياس لدرجة التقدم الاقتصادى والاجتماعى للدولة على درجة كبيرة من التقدم والتعليم يزداد النمو الاقتصادي للدولة.

وفي العراق يحظى موضوع تمكين المرأة باهتمام كبير بجميع المستويات الدولية والمحلية، لمكانة المرأة باعتبارها أحد المكونات الأساسية في برامج التنمية البشرية المستدامة، وبما أن العراق من الدول التي تؤمن بتمكين المرأة وحقوقها ودورها في معظم الجوانب التعليمية والتربوية والاقتصادية والادارية لتحقيق التنمية المجتمعية لكي يتم تطبيقها في المؤسسات التعليمية – ومنها الجامعة– بالشكل الامثل لذا عكفت عدد من الاكاديميات من حملة الشهادات العليا على اعداد ابحاث علمية جمعت في كتاب واحد بعنوان **(رؤى أكاديمية حول تمكين المرأة في العراق)** تناولوا فيها عدد من الموضوعات التي ارتبطت بتمكين المراة في مختلف المجالات التنموية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، فضلاً عن تسليط الضوء على الجذور التاريخية لموضوع تمكين المرأة في عصر الجاهلية وعصر الاسلام ايضاً تناول الكتيب موضوعات عن حقوق المرأة العاملة في العراق وفقا لقانون العمل وغيرها من الموضوعات بما ينسجم مع التخصصات العلمية لتكون رافداً حيوياً رئيساً يعمل جنباً الى جنب مع مؤسسات الدولة لاتخاذ القرارات التي بمثابة وقود لتحقيق التنمية الأقتصادية في سبيل النهوض بالعراق في مختلف المجالات التنموية.

وختاماً نتقدم بالشكر الجزيل لكل من أسهم في انجاز هذا الجهد العلمي المتميز، ونسأل الله التقم والتطور لبلدنا الحبيب العراق.

تمكين المراة في ظل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلدان الإسلامية –العراق نموذجا "

م.د. عرفات ناصر جاسم اليوسف

كلية الإدارة والاقتصاد–جامعة البصرة

مقدمة

إن قضية المرأة اليوم تشكل المحور الأساسي في الرؤى النظرية للعمليات التنموية خاصة بعد التحولات الفكرية التي عرفها العالم بعد الحرب العالمية الثانية، والتي أعادت الاعتبار للفرد باعتباره محور التنمية وهدفا لها في آن واحد. و لقد احتلت المرأة مكانة مرموقة في هذه العقائد الفكرية،وأصبح إدماج المرأة في رسم خطى التنمية الشاملة شرطا أساسيا للنجاح . إذ ان تجاهل البعد الإنساني في التنمية يعيق تقدمها، وبهذا يمكن أن توصف النسوية بأنّها نظريّة تقدّر فيها النساء ومساهماتهنّ. وتقوم على المساواة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للنساء، ويمكن أن توصف أيضا بأنّها حركة أو ثورة تضمّ نساء يرغبن في عالم عادل دون حدود. تعرف هذه الحدود أو الحصارات أكثر بأنّها التعصّب والتحيّز ضدّ الجندر، والسنّ، والحالات الزواجية والأوضاع الاقتصادية. يرى كلّ واحد العالم من خلال مفهومه الخاصّ عن الجندر والمساواة. وغالبا ماترى النّسويات العالم غير عادل.

إن دراسة واقع المرأة من خلال دورها في المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، قضية لا تقتصر مناقشتها على المستوى المحلي لدى الدول فحسب، بل أصبحت من المحاور الأساسية التي تناقش إقليمياً ودولياً من خلال المؤتمرات والندوات وعلى أعلى المستويات السياسية، ويأتي هذا الاهتمام لترسيخ مفهوم المساواة بين الجنسين من أجل العمل معاً لتحقيق التنمية الشاملة. لقد نضجت تيارات مختلفة في القرن الماضي تعمل على تحسين مكانة المرأة، حيث خرج الاتجاه الليبرالي ، ليمنح الحق للمرأة بالتخلص من فكرة الخضوع للرجل، والتحرر بالعمل في المجالات المتعددة، حتى غدت المرأة في الدول الإسكندنافية تتساوى مع الرجل في مواقع صنع القرار، والعضوية في الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية.

اما في الدول العربية الإسلامية فان للمراة دوراً بارزاً في الحياة السياسية عن طريق إبداء المشورة، مما يعني أن الإسلام رفع مقامها وأقر لها حقوقها، وجعل لها شأناً ملحوظاً في الشؤون

العامة. فالمرأة في الإسلام تحتفظ بشخصيتها القانونية المستقلة، من مفهوم التكامل مع الرجل لا التنافس، وتشكل بيعة النساء في السيرة لون يعلن المساواة في أهلية تحمل المسؤولية الاجتماعية.

أن التدقيق في الحركات الاجتماعية الداعية إلى تحرير المرأة برزت في المناطق المستعمرة في دول آسيوية وعربية، واختلطت بحركات التحرر الوطني، لأن ثنائية الأنوثة والذكورة لا تقتصر على العلاقة بين الرجل والمرأة، بل تمتد إلى شبكة التفاعل الإنساني، فالمرأة في تاريخ الشرق – قائدة، مقاتلة، معلمة، وممرضة إلى جانب أنها مربية، أما في الغرب فالاهتمام بالمرأة نتيجة تنموية ضمن مفهوم النهوض بالاقتصاد.

إن وصول المرأة إلى مواقع السلطة وصنع القرار لم يعد مطلباً من مطالب العدالة والديمقراطية فحسب، بل يعد شرطاً ضرورياً لمراعاة مصالح المرأة، فبدون اشتراك المرأة اشتراكاً نشطاً، وإدخال منظورها في جميع مستويات صنع القرار، لا يمكن تحقيق الأهداف المتمثلة في المساواة والمشاركة التي تتجاوب مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تشكل الأساس المادي لتقدم المجتمع،لأنها تتعلق بكافة جوانب الحياة فالعمل السياسي ليس مجرد مشاركة في انتخابات ودخول مجالس نيابية، وإنما في اتخاذ القرارات المتعلقة بكافة مناحي الحياة التي تحدد من خلالها مسيرة التنمية الشاملة، وأن تعزيز مساهمة المرأة يندرج بطبيعة الحال ضمن مسؤولية الدولة والحكومة والسلطة التشريعية، إضافة إلى الأحزاب والمنظمات النقابية والهيئات المهنية وجمعيات المجتمع المدني، وكافة القوى الديمقراطية والحداثة المؤمنة بضرورة الارتقاء بأدوار ووظائف المرأة، وتوسيع مجال المساهمة في الحياة.

وعلى الرغم من حصول المرأة في معظم الأقطار العربية على حقوق المواطنة السياسية والاجتماعية والعربية،وفي مقدمتها حق الانتخاب والترشيح والمساواة أمام القانون،وإتاحة الفرص أمامها في التعليم وفي تقلد المناصب العامة،وتسلم الحقائب الوزارية والمواقع دون الوزارية، ومشاركتها في السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، إلا أن مشاركتها ما زالت ضعيفة وأقل من الدور الذي يمكن أن تؤديه. وفي ضوء هذه المعطيات ظهرت هنالك العديد من المؤتمرات التي نشطت في دعم قضية مشاركة المرأة العربية في صنع القرار، باعتبار أن قضية المرأة لا تنفصل بالكامل عن قضايا المجتمع العربي، وأن معالجتها لا يمكن أن تتم إلا من خلال نظرة شاملة، استناداً على تحليل المصاعب التي تقف أمام تطلعات المرأة العربية لهذا دفعت بالرعاية من قبل

أعلى المستويات، فكان المؤتمر الأول لقمة المرأة العربية عام ٢٠٠٠، بحضور السيدات الأوائل في الدول العربية، وتم من خلاله الاتفاق على عقد منتديات خاصة بالمرأة في موضوعات وقضايا تهم المرأة حيث عقدت ثلاثة منتديات في عام ٢٠٠١ في كل من الأردن، البحرين، تونس، وآخر عام ٢٠٠٢. وحملت عناوين مختلفة مرتبطة بالمرأة، كالمرأة والقانون، المرأة والسياسة، المرأة والإسلام، خرجت هذه المنتديات بتوصيات وإعلانات وبيانات متخصصة لموضوع كل منتدى. وتتمثل التوصيات التي أكد عليها من خلال منتدى المرأة والسياسة على ما يلي :

- احترام ما نصت عليه الدساتير العربية من مبادئ أساسية تضمن المساواة في الحقوق والواجبات بين الرجال والنساء سواء في المشاركة السياسية أو الحياة العامة.
- توفير المناخ الملائم لدعم قيم المساواة وتأكيد روح المواطنة لتحقيق المشاركة الفعلية للمرأة في الحياة السياسية بعيدا بها عن كل تمييز.
- وضع خطة عمل عربية مشتركة تهدف إلى ترسيخ حقوق المرأة تشريعاً وممارسة بالاعتماد على مناهج واضحة لتطوير الأفكار والعقليات.
- تأمين حقوق المرأة العربية في هيكل وآليات السلطة وموقع صنع القرار على مختلف المستويات.

مفهوم تمكين المرأة:

يشير تمكين المرأة إلى زيادة القوة الروحية أو السياسية أو الاجتماعية أو التعليمية أو الجنسانية أو الاقتصادية للأفراد ومجتمعات النساء. يعتمد تمكين المرأة بشكل كبير على العديد من المتغيرات المختلفة التي تشمل الموقع الجغرافي (حضري / ريفي) والحالة التعليمية والوضع الاجتماعي (الطبقة والطبقة) والعمر. كما توجد السياسات المتعلقة بتمكين المرأة على المستويات الوطنية والولائية والمحلية في العديد من القطاعات ، بما في ذلك الصحة والتعليم والفرص الاقتصادية والعنف القائم على النوع الاجتماعي والمشاركة السياسية. ومع ذلك ، هناك فجوة كبيرة بين التقدم في السياسة والممارسة الفعلية على مستوى المجتمع. إن تمكين المرأة هو في الأساس عملية النهوض بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمرأة ، المحرومة تقليديا ، في المجتمع. إنها عملية حراستهم من كل أشكال العنف.

ينطوي تمكين المرأة على بناء مجتمع ، وبيئة سياسية ، حيث يمكن للمرأة أن تتنفس دون خوف من الاضطهاد والاستغلال والتخوف والتمييز والشعور العام بالاضطهاد الذي يترافق مع كونها امرأة في هيكل يهيمن عليه الذكور تقليديًا. تشكل النساء ما يقرب من ٥٠ ٪ من سكان العالم ،يشير التمكين إلى الحالة التي يكتسب فيها الضعفاء سيطرة أكبر على الموارد والأيديولوجيات. لقد ارتبط بمصطلحات مثل الاستقلالية والسلطة والوضع والوكالة. يعد مفهوم تمكين المرأة متعدد الأوجه و قد اختلف الكثير من الباحثين في ذلك فقد عرّفه Malhotra2003 ()**على أنه مجموعة من الإجراءات التي تصبح بواسطتها المرأة قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي مما يمكنها من(المطالبة بحقوقها و استقلاليتها اتجاه الآخر**. كما عرِّ ف تمكين المرأة أيضا **على أنه عملية تهدف إلى تحرير المرأة من تبعيتها للآخر عن طريق تعميق وعي المجتمع بضرورة مشاركتها في صنع القرار و إتاحة الفرص للنساء للمشاركة في مناحي الحياة كافة و استثمار قدراتهن و طاقتهن في تقدم و تطور المجتمع ،و ذلك انطلاقا من كونها مواطن له كافة الحقوق و عليه كافة الواجبات**

وتتطلب هذه العملية إحداث تغيرات جدرية لما هو سلبي بالموروث الثقافي إلى جانب إحداث تغيرات في القوانين والمقصود بالتمكين الاقتصادي ببساطة هو إيجاد حزمة من الخدمات يترجم مصطلح Women Empowerment، إلى "تمكين المرأة"، وهي ترجمة خاطئة، تؤدى إلى تغيير المعنى والمضمون وتوجيه الفهم باتجاه مختلف تماما، فكلمة التمكين هي كلمة قرآنية تتلقاها الذهنية العربية والإسلامية بمفهوم إيجابي ألا وهو: تمكين المرأة من حقوقها التي منحتها إياها الشريعة الإسلامية. في حين أن المرادف لكلمة تمكين في اللغة الانجليزية هو كلمةEnabling ، وليس Empowering ، أما الترجمة الصحيحة لمصطلح Women Empowermentفهي: "استقواء المرأة" فكلمة Power تعني قوة، وكلمة Empowering تعني تقوية، وكلمة Empowerment تعني استقواء. و المقصود بالتمكين الاقتصادي ببساطة هو إيجاد حزمة من الخدمات المالية و غير المالية التي تساعد المرأة على إيجاد مصدر خاص بها ، و بناءً على ذلك أصبحت عملية تمكين المرأة تشكل سلسلة من الحلقات المتداخلة التي تبدأ من تحفيز المرأة و توعيتها و من ثم تدريبها التدريب اللازم للبحث عن إيجاد مصدر دخل خاص بها .و بالتالي يعد التمكين عنصر. مهم من العناصر الأربعة للتنمية الاقتصادية الإنتاجية ، الإنصاف ، الاستدامة و التمكين و"استقواء المرأة Women

"Empowerment، ويعني تقوية المرأة لتتغلب على الرجل في الصراع الذي يحكم العلاقة بينهما وفقا للثقافة الغربية التي أفرزت ذلك المصطلح، ويتماشى ذلك التفسير مع الحركة النسوية الراديكالية التي تبنت: "***مبدأ الصراع بين الجنسين –الإناث والذكور*** –انطلاقًا من دعوى أن العداء والصراع هما أصل العلاقة بينهما، ودعت إلى ثورة على الدين، وعلى الله، وعلى اللغة، والثقافة، والتاريخ، والعادات والتقاليد والأعراف، بتعميم وإطلاق! وسعت إلى عالم تتمحور فيه الأُنثى حول ذاتها، مستقلة استقلالاً كاملاً عن عالم الرجال احتلت أجندة استقواء المرأة ومساواة الجندر الأولوية لدى عدد من الهيئات والصناديق التابعة للأمم المتحدة، ثم جاء عام ٢٠١٠ ليشهد أكبر صور مأسسة "استقواء (تمكين) المرأة" على المستوى الدولي، حيث تم تأسيس هيئة دولية مخصصة لذلك الغرض بعنوان "**هيئة الأمم المتحدة لمساواة الجندر واستقواء (تمكين) المرأة** "والتي اختصرت لتصبح "نساء الأمم المتحدة(UN WOMEN) "، وذلك بموجب قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة (A/RES/64/289)في جويلية ٢٠١٠، بميزانية حدها الأدنى ٥٠٠ مليون دولار شهريا، تقوم الحكومات بتغطيتها. مكن اعتبار عقد التسعينيات مرحلة وقحة لتمكين المرأة في جميع أنحاء العالم حيث سلطت معظم المؤتمرات العالمية الضوء على اغتنام الفرص. وسلط الضوء على قضايا الحقوق الإنجابية والجنسية ، والعنف ضد المرأة وعدم المساواة بين الجنسين. حتى من بين الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية التي وضعتها الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠ كان الهدف تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥ ، كان الهدف الثالث هو تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويتم تعريف تمكين المرأة على أنه التغيير في سياق حياة المرأة ، والذي يمكّنها من زيادة قدرتها على قيادة حياة إنسانية مُرضية. ينعكس في كل من الصفات الخارجية (الصحة ، والتنقل ، والتعليم والوعي ، والوضع في الأسرة والمشاركة في صنع القرار) والصفات الداخلية (الوعي الذاتي والنفس والثقة)

مبادئ تمكين المراة

١. الاهتمام بالتدريب النسوي في مهن مختلفة و تطوير مهاراتها حسب كل تخصص .
٢. الرفع من نسبة الحصول على الموارد الاقتصادية و التدريب و المعرفة مما يعزز المكانة الاقتصادية للمرأة .
٣. تمكين المرأة من سلاسل التوريد و التسويق الخاصة بمنتجاتها في كل ناحية من المجتمع .

٤. وضع هيئة خاصة تهتم بشؤون المرأة و المساواة بين الجنسين .

٥. تفعيل سياسة النصيب النسبي لكل من الرجل و المرأة في الوظائف الإدارية و المهنية .

.

٦. الرفع من نسبة النساء في ملكية الأعمال .

٧. الاهتمام أكثر بنسبة النساء المتخرجات من مؤسسات التعليم العالي .

٨. تعداد عدد المقاعد الأنثوية في البرلمان.

طرق لتمكين المرأة

من خلال الاتي :-

١- التغييرات في تنقل المرأة والتفاعل الاجتماعي التغييرات في أنماط عمل المرأة التغييرات في وصول المرأة إلى الموارد والتحكم فيها

٢- التغيرات في سيطرة المرأة على صنع القرار توفير التعليم مجموعة العمل الذاتي والمساعدة الذاتية

٣- توفير الحد الأدنى من الاحتياجات مثل التغذية والصحة والصرف الصحي.

٤- يجب أن يغير الإسكان بخلاف هذا المجتمع العقلية تجاه كلمة المرأة.

٥- تشجيع المرأة على التطور في مجالاتها التي تجيدها والقيام بعمل.

٦- ترقية المرأة في المجتمعات المعاصرة:الجهود الدولية والإقليمية والمحلية .

في منتصف القرن العشرين الماضي بدأ المجتمع الدولي يدرك أن ظاهرة التمييز ضد المرأة واحدة من أهم العقبات التي تواجه خطط وبرامج التنمية في دول العالم النامي،هذا ما جعل الباحثين و خبراء التنمية ينظرون لموضوع التنمية بمعناه الشامل وما له من علاقة وثيقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان،وان الاستثمار في راس المال البشري اداة فعالة للتنمية وتمكين المرأة كالية لخلق المساواة المجتمعية خاصة وان هذه الفترة شهدت العديد من التميز والتهميش للمراة ،وللوقوف عن اسباب هذا التميز وإيجاد طرق لتمكين المرأة سارع المجتمع الدولي والإقليمي والمحلي لعقد العديد من الاتفاقيات من اجل الاستثمار في العنصر النسوي وكذا تمكينها في الحياة السياسة والاقتصادية .

أ-**لجنة وضع المرأة:** بعد عاما واحدا من انشائها وفي عام ١٩٤٦ قامت هيئة الامم المتحدة بإنشاء لجنة وضع المرأة، وهي لجنة فنية تابعه للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، مخصصة

حصرا لصنع السياسات الدولية المتعلقة بالمساواة ما بين الجنسين والنهوض بوضع النساء في كل المجالات بما في ذلك المجال السياسي' وقد لعبت هذه اللجنة دورا هاما في حث البلدان على الاهتمام بالمراة وتبني نظام الحصص النسائية في الانتخابات في عموم البلدان .

ب-اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ١٩٧٩: تعتبر هذه الاتفاقية نقطة تحول في مسار ترقية حقوق المراة ،بحيث تلزم الاتفاقية الدول الأطراف بمنع كل تمييز ضد المرأة، كما دعت إلى الإسراع لمحاربته بإدماج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها أو تشريعاتها ، واتخاذ المناسب من التدابير ،لا سيما في الميادين: السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية والثقافية، ولكفالة تطور المرأة وتقدمها الكاملين ومن اجل الإسراع للوصول للمساواة الفعلية بين المرأة والرجل دعت الاتفاقية الى وضع برنامجا للعمل الوطني لإنهاء هذا التمييز. وتستهدف الاتفاقية الثقافة والتقاليد بوصفها قوى مؤثرة في تشكيل الأدوار بين الجنسين والعلاقات الأسرية، اما في المجال السياسيى دعت الاتفاقية الدول الأطراف إلى تبني نظام الحصص النسائية – الذي سمته تدابير خاصة مؤقتة أو تمييز إيجابي- في الانتخابات بشكل يكفل للمرأة المشاركة في صياغة سياسة بلادها وفي تنفيذها، و تقلد المناصب العامة بكافة مستوياتها، والمشاركة في منظمات غير حكومية تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلد.

ج- مؤتمر الأمم المتحدة الرابع بشأن المرأة: تمخض عن هذا المؤتمر وثيقة سميت " بإعلان برنامج عمل بكين" التي وافقت عليها الدول المشاركة بالإجماع. وطالب الإعلان بالعمل على زيادة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار لتصل في الحد الأدنى إلى ٣٠ % وهذا ما ورد في الفقرة: ١٩٠، من نص الاتفاقية- : " أن المطلوب من جانب الحكومات مراجعة التأثير المتغير للنظم الانتخابية في التمثيل السياسي للمرأة في الهيئات المنتخبة، والنظر عند الاقتضاء في تعديل هذه النظم وإصلاحها، كما ان نسبة ٣٠% التي وضعها مؤتمر بكين تُعد هدفاً أولياً لوصول المرأة إلى مواقع صنع القرار وكخطوة أولى لتحقيق الهدف المرجو(الوصول بالنسبة إلى ٥٠%) "، في حين دعت الفقرة: ١٩٢ الحكومات على تفعيل آليات وتدابير إيجابية لتكوين الاعداد الضرورية من القائدات والمسئولات التنفيذيات والمديرات في المناصب الاستراتيجية لصنع القرار .

المرأة الريفية وأهداف التنمية المستديمة.(مساهمتها في التخفيف من ظاهرة الفقر في الدول النامية)

ان عدم تمكين المرأة مشكلة تواجه الكثير من المجتمعات النامية، بل وأحيانا المتقدمة، وعدم التمكين هذا يظهر في صور متعددة لعل أهمها هو عدم المساواة بين الرجل والمرأة الأمر الذي يؤدي إلى وجود تمييز في المجتمع مما يولد الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية،خاصة في الدول النامية اين تجد المراة نفسها مجبرة على اعالة عائلتها والوقوف اما ظاهرة الفقر ،ويزداد الامر شدة عند اختلال الادوار او الموت المبكر للرجل اذ يتراوح معدل حياة الرجل في الدول النامية والافريقية خاصة ٥١ سنة حسب احصائيات هيئة الامم المتحدة.

واقع المراة في الدول النامية:

وعلى الرغم من كافة الجهود التنموية من اتساع للقاعدة التعليمية وزيادة الرعاية الصحية وكذلك الاصلاحات المؤسسية من قوانين وتشريعات وغيرها التي بذلت في الدول النامية في العقود الأخيرة، ناهيك عن المواثيق والالتزامات الدولية التي التزمت بها هذه الاخيرة والتي بدورها تضمن حقوق المرأة، فإن مشاركة المرأة في سوق العمل مازالت ضعيفة،ويرجع هذا الضعف الى العديد من المعوقات نوجزها فيما يلي:

أ- **الظروف والمعتقدات الاجتماعية :**

حيث مازال هناك الفكر السائد على الموروثات الاجتماعية القديمة والقائم على التقسيم التقليدي للأدوار بين المرأة والرجل، الأمر الذي يعني أن قضية العمل بالنسبة للمراة هي ليس نفس درجة اهمية العمل للرجل.

ب- **التميز النوعي بين الرجل والمراة:** والذي يمثل أحد المشاكل الهيكلية في سوق العمل ، حيث يأتي التمييز سواء في تقسيم الوظائف بشكل أو بآخر، أو حتى في مستويات الأجور، الأمر الذي يقلل من الحافز أمام المرأة للمشاركة. خاصةً إذا أضفنا أن المرأة تحتاج أحياناً إلى معدلات أجور مرتفعة تحفزها للخروج للعمل وترك أولادها أو إرسالهم لدور حضانة ذات تكلفة مرتفعة .

ج- **عدم توفر المعلومات بسهولة ويسر وبدرجة كافية أمام المرأة** بالنسبة لإحتياجات سوق العمل أو فرص العمل المتاحة وكذلك عن برامج التدريب وأنواع الخبرات المطلوبة، بالإضافة ايضا الى صعوبة الحصول على التمويل الكافى وعدم تيسر وصولها الى الأسواق وعدم تمتعها بشبكات إتصال كافية.

ولمواجة هذه العقبات التي تقف حاجز امام تميز المرأة وفرض وجودها في المحيط الاقتصادي والسياسي يجب توفير المناخ المناسب لمشاركة المرأة في تنمية بلدها مثلها مثل الرجل والحد من أشكال التمييز بينهم فى مجالات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية وذلك فى اطار الاهداف التالية:

١. زيادة معدلات مساهمة المرأة فى عملية التنمية مما يتيح مواكبة معدلات التنمية لمعدل الزيادة السكانية .
٢. تحديد احتياجات المرأة فى مجالات التعليم والصحة والشئون الاجتماعية والوقوف على المعوقات الرئيسية التى تحد من القيام بدورها فى العمل والأسرة والمجتمع.
٣. نشر الوعى الثقافى بين فئات المرأة وفى كافة الأماكن،وخاصة المناطق العشوائية والريفية والنائية وكافة المناطق التي تعانى المرأة فيها من التميز .

وهذا ماتم التأكيد عليه في مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية والذي انعقد في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢م ، حثت المنظمات الغير الحكومية على فهم الارتباط بين قضايا المرأة والتنمية المستدامة ، وفي المؤتمر العالمي حول حقوق الإنسان الذي انعقد في فينا عام ١٩٩٣م ،تم أخيراً القبول بحقوق المرأة باعتبارها من قضايا حقوق الإنسان الدولية .

وبناءا عليه فان تعزيز المساواة بين الجنسين يعتبر تيسير الوصول إلى الموارد والأصول الإنتاجية والسيطرة عليها أساسيا بالنسبة للنساء الريفيات للمشاركة في الانشطة الاقتصادية والاستفادة منها عن طريق تنويع قاعدة دخلهن. غير أن حجم التحدي هائل، ويشير إلى مجموعة واسعة وعميقة من التدابير المطلوبة،ويعد تحسين إمكانية الحصول على فرصعمل لائقة أمرا بالغ الأهمية للحد من الفقر،ولا سيما بالنسبة للنساء والشباب في المناطق الريفية الذين يشكلون نسبة متزايدة من قوة العمل الريفية في العديد من البلدان النامية، ويؤدي تطوير مهارات ومعرفة النساء والفتيات الريفيات من خلال التدريب على القراءة والكتابة والحساب والتدريب المهني إلى تمكينهن من المشاركة بشكل أكبر في أنشطة التنمية وفرص الأعمال، ويؤدي التعليم وتنمية المهارات إلى تعزيز القدرات وتجهيز النساء الريفيات، ولا سيما الشابات، للنجاح في العمل الزراعي وغير الزراعي.

وهناك حاجة إلى تعزيز مشاركة النساء ودورهن القيادي في المنظمات الريفية والمجموعات المجتمعية ودعم المجموعات النسائية لتعزيز صوتهن وتأثيرهن، ويجب دعم النساء الريفيات للسيطرة بشكل أكبر على القرارات التي تؤثر على حياتهن، بما في ذلك في الشؤون العامة، وفي مجموعات المستخدمين مثل منظمات المزارعين، وعلى مستوى المجتمعات المحلية والأسر. كما أن تمكين النساء على مستوى الأسرة مهم لرفاههن العام ورفاه اسرهن أيضا.

كما تواجه النساء عقبات رئيسية في أسواق العمل الريفية، التي تميل إلى تفضيل الشباب المتعلمين. وتشتمل التدابير الرامية إلى التغلب على هذه القيود على تدخلات مباشرة لتعزيز المهارات، وبناء الأصول وتحسين فرص الحصول على الموارد الأساسية، إلى جانب الإصلاحات السياسية، والمؤسسية الأوسع نطاقا لمعالجة الأبعاد الاجتماعية والثقافية للتحيز ضد النساء وانعدام المساواة بين الجنسين.

د- **العدالة الاجتماعية** : اعتبار المرأة فعالة في عملية التنمية وإعطائها صلاحيات اقتصادية وسياسية واجتماعية تعمل على تقليص الفوارق بين المرأة والرجل وإنصافها حتى تؤدي أدوارها الثقافية والإنجابية والإنتاجية والسياسية

هـ- **الإنتاجية** : إشراك المرأة مشاركة فعالة في عملية توليد مداخيل جديدة .

و- **الاستدامة** :مستقبلية ديمومة التنمية ورسم سياسات تنموية الأمد طويلة .

ي- **التمكين** : مشاركة المرأة مشاركة فعالة في صنع القرارات والسياسات من خلال تعزيز قدراتها في مختلف المجالات.

التمكين السياسي للمرأة:

يرتبط التمكين السياسي للمرأة في الدول النامية بعدد من المتغيرات المجتمعية من بينها مدى نضج وثقافة هذه المجتمعات وتقبلها لانخراط المرأة في العمل العام والعمل السياسي، اذ نجد هناك تحسن في وضع المرأة السياسي خاصة من خلال التعديلات التشريعية مثل تعديل قانون الصوت الواحد وقانون الأحوال الشخصية في الاردن ،منح حصص نسائية (الكوتا) في التشريع الجزائري وغيرها من الدول التي تعمل على ادماج المرأة في الحياة السياسية ، وبالرغم من زيادة نسبة الحضور النسوي في المجال السياسي إلا أن معدل تمكينها للعمل السياسي ما زال منخفضا بحيث يرى البعض في اعتماد الحصص النسائية ،" بأنها آلية لمواجهة التمييز

اعتمدت لنية تجنيد عدد كاف من النساء في المناصب السياسية لضمان فاعلية في الساحة السياسية، و يسعى هذا الإجراء للتغلب على العقبات التي أدت إلى نقص تمثيل المرأة في الحياة السياسية، وذلك لتحقيق الزيادة السريعة لوصول المرأة في الحياة السياسية ، وتهدف الحصص النسائية لتصحيح بعض العقبات التي تحول دون وصول المرأة إلى المؤسسات السياسية خاصة المجالس المنتخبة، ولضمان حد أدنى من النساء في هذه المؤسسات وهي نسبة لا تقل ٢٠ أو ٣٠ %". وفي المقابل ، شهدت العقود الأخيرة تقدما ملحوظا في المشاركة السياسية للمرأة وتزايدت في مناطق العالم أعداد المنظمات والشبكات والحركات النسائية . كما تزايدت قوتها بتأثيرها في السياسات المحلية والوطنية والدولية، وفي ذات الوقت نجح عدد قليل من النساء في قبول مناصب سياسية مهمة.

خطة الحكومة العراقية لتمكين المراة

اطلقت حكومة العراق خطة التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية للعامين ٢٠٢١-٢٠٢٢ ، بدعم من مجموعة البنك الدولي، والتي تهدف إلى إزالة المعوقات وخلق فرص اقتصادية أكثر أمام العراقيات، كما تحدد أولويات الحكومة التي تتسق مع برنامجها الإصلاحي. وتُعد الخطة نتاج نقاشات واستشارات مكثفة شملت كافة الجهات المعنية وأصحاب المصلحة وتدعمها كل من وزارة التخطيط العراقية، ودائرة تمكين المرأة بالأمانة العامة لمجلس الوزراء، والمجلس الأعلى لشؤون المرأة في إقليم كوردستان العراق. وقامت مجموعة البنك الدولي بتقديم خبراتها واستشاراتها الفنية للحكومة العراقية لوضع هذه الخطة. وتشتمل الركائز الرئيسية لهذه الخطة على تنمية القدرات اللازمة لإعداد موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي، وتنمية مهارات المرأة والتركيز على المهارات الرقمية والمهارات التي يتطلبها العمل في القطاع الزراعي، وتيسير سبل حصول المرأة على التمويل، وتنمية القدرات في مجال البيانات المتعلقة بالمرأة في القطاعين الخاص وغير الرسمي، وتطوير بيئة مواتية للمرأة في المجتمع من خلال الإصلاح التشريعي لتقليل الفجوات بين الجنسين وزيادة الوعي حول أهمية شمول المرأة في الأنشطة الاقتصادية، فضلاً عن تعزيز المعارف والقدرات التي تخص تحسين الحصول على خدمات رعاية الطف ومن خلال منظمات المجتمع المدني ووزارة المراة ،اذ يعد العراق من أولى الدول التي تسير نحو تخطيط الاهتمام بالمراة ورعايتها وتسهيل دخولها الى المعترك السياسي والاقتصادي والاجتماعي ،ولا ننسى المنظور الإسلامي من الطائفة الشيعية نحو توجهات المراة المنتمية اليها اذ اختلفت بشكل كبير

بعد سنة٢٠٠٣ وسقوط نظام البعث الذي همش المراة ،وجعل منها الان النظام الإسلامي الجديد دور كبير من حيث التعلم الديني والدخول الى الجانب العملي في الأماكن المقدسة مضاف الى الجانب الإعلامي وقيادة بعض القنوات والاذاعات التابعة للطائفة التي تخاطب المراة وتعمل على زيادة الادراك المعرفي عبر الخطابة الدينية ،مضاف الى دخول الجانب السياسي وتمثيل بعض الأحزاب بالبرلمان عبر نظام الكوتا للنساء الذي سمح لهن بنسبة ٢٥% لهن الدور الكبير في نقل الهوية الشيعية ورموزها في المجتمع ان هذا التحول انهما هو طريقة جديدة بعيدة كل البعد عن التوجه الغربي السائد عن تمكين المراة حاليا في المجتمعات ،اصبح الفضاء مفتوح للمراة المسلمة ان تكون خارج المنزل وتقدم الكثير من الابداع وترسم توجهات جديدة .